بيان موقف صادر عن عائلات المفقودين والمغيبين قسرا السوريين
بشان الالية الخاصة بالمفقودين التي يتم تداولها

في ضوء التحولات السياسية داخل سوريا وفي دول الجوار وعلى مستوى العالم بشكل عام، وبالإشارة الى مختلف المبادرات التي تقوم بها المنظمات الأممية والدولية والسورية وروابط عائلات المفقودين والمغيبين قسرا وروابط الناجين بهدف إيجاد حلول لقضايا المفقودين ولمغيبين قسرا، وبناء على الحالة المأساوية التي تعيشها العائلات بشكل يومي، وبعد فشل جميع الآليات الدولية حتى الآن بإحراز تقدم يذكر في معالجة مأساة المفقودين، يهم عائلات المفقودين والمغيبين قسراً التأكيد على ما يلي:

أولاً: إن قضية المفقودين والمغيبين قسرا هي قضية وطنية سورية جامعة لجميع أطياف المجتمع السوري بمختلف محافظاته وانتماءاته الدينية والعرقية والسياسية والأيديولوجية بغض النظر عن الجهات المرتكبة لجرائم الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري ، وبالتالي فان أي عمل على تقسيم هذه القضية تحت أي تصنيف هو عمل مرفوض بشكل قاطع.

ثانياً: انطلاقا من مبدا لا تحدث ضررا ، تحذر عائلات المفقودين من ان أي مقاربة لمعالجة قضية المفقودين لا تشمل الجميع وتتجاهل مخاوف العائلات ووجهة نظرها سيودي بالضرورة الى تقسيم القضية وخلق شرخ بين المنظمات السورية وروابط عائلات المفقودين والمغيبين قسرا وروابط الناجين وبالتالي انقسامات حادة مما يؤدي الى تشتيت الجهود وتغذية الخلافات مما يفقد القضية مصداقيتها وحقها بالوصول الى كشف المصير وتحقيق العدالة والمحاسبة .

ثالثاً: تحذر العائلات من الاستمرار بتجاهل مطالباها و أولوياتها وعلى راسها إنشاء محكمة خاصة بسوريا تسمح للقضاء الدولي بالتحرك مباشرة والتحقيق بجميع الانتهاكات المبلغ عنها والموثقة والتي ارتكبت من قبل جميع الأطراف . وعلى راسها قضية المفقودين والمعتقلين ،المختفين قسرا .
مع التأكيد على ان المنظمات السورية والجهات الدولية اصبح لديها كم هائل من التوثيقات المنتجة والتي يمكن الاعتماد عليها في أي عملة محاسبة .

رابعا: تؤكد العائلات على دعمها المطلق لأي حل سياسي يضمن كشف مصير الأشخاص المفقودين والوصول الى العدالة وخصوصاً إنشاء آليات دولية، الا انها ترى ان هكذا قرارات يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مواقف جميع العائلات السورية داخل سوريا وخارجها والاستماع الى جميع الهواجس والآراء المختلفة قبل إقرار أي آلية، وبالتالي فان العائلات ترى ان الآلية التي يتم التداول بها الآن ليست الا مسودة أولى لا تزال بحاجة الى المزيد من التشاور بين جميع العائلات بطريقة تشميلية وعدم الاعتماد على ما تم ، وهنا تحذر العائلات في حال عدم تشميل آرائهم في المشاورات القائمة لن يؤدي الا الى المزيد من التوتر والتنافر بين العائلات مما يعطي الجناة والمرتكبين فرصا أكبر للإفلات من العقاب أو المماطلة في الوصول الى الحقيقة والعدالة ، و يؤسس لشرخ من الصعب ترميمه لاحقا .

خامسا: ان العائلات تخشى ان تودي هذه الالية الى المزيد من الاسترضاء للمجرم على حساب الضحايا ولديها تخوف حقيقي من تأثير هذه الالية في حال إقرارها على المساءلة والمحاسبة لاحقا . مع التأكيد على الحق في المحاسبة لا يمكن التنازل عنه تحت أي زريعة كانت .
سادساً وأخيراً: تدعو العائلات جميع العائلات والمنظمات الى نبذ الفتنة والتنبه من أي محاولة تعمد الى التفريق وتشتيت القضية وتحث جميع العائلات على التعاون البناء لضمان الوصول الى كشف المصير والوصول الى العدالة. ان العائلات سوف لن توفر جهدا في العمل على دعم قضيتها وستلجأ الى مختلف الوسائل المتاحة للدفاع عن حقوقها وحقوق الأشخاص المفقودين والمغيبين قسراً وعلى راسها محاسبة مرتكبي الانتهاكات.

مجموعة عائلات الأشخاص المفقودين
٢٠٢٢/١٠/٦